ISSN : 2437-0681
E-ISSN : 2661-7536

المنظومة القانونية الجزائرية لاتفاق الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص

سليماني عبد الغني
استاذ محاضر 'ب' عضو بمخبر قانون النقل والنشاطات المينائية
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن احمد، وهران2

تاريخ الإرسال : 2018/06/03 **تاريخ القبول :** 2018/09/16 **تاريخ النشر :** 2018/08/20

الملخص :

مسألة اللجوء الى ابرام عقود الشراكة بين القطاع و القطاع الخاص ، اصبحت لا يمكن الإستغناء عنها في معظم دول العالم بصفة عامة ، و بالخصوص في الجزائر ، حيث تعتبر المتنفس الوحيد من أجل مجابهة عائق قلة الموارد المالية و ذلك بإبرام اتفاقات الشراكة مع القطاع الخاص سواء الأجنبي أو الداخلي.

إتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر و اسبانيا في مجال الأسمدة عن طريق شركتي أسميدال و فيلا دي المير و الذي تولد عنه شركة مختلطة فرتيال ، يعتبر من بين اتفاقات الشراكة النموذجية التي من المفروض ان يحتدى بها من أجل تطوير و إنعاش بعض المجالات المحتكرة من طرف الدولة و التي أصبحت عبء كبير على الخزينة العمومية .

Résumé :

L'option de se recourir aux partenariats public-privé est devenue indispensable pour les états en général ; et particulièrement en Algérie, dès lors est considérée l'unique refuge pour y faire face

à l'insuffisance des ressources financières ; à travers des partenariats avec le secteur privé qu'il soit étranger ou domestique.

Le partenariat conclu entre l'Algérie et l'Espagne dans le domaine des fertilisants ;par le biais des deux sociétés ; à savoir ;Asmidal et VillarMir ; ayant généré la société Fertial ; est devenu l'un des partenariats types ; qui doit être se généraliser sur d'autres domaines devenus actuellement un lourd fardeau pour le trésor public.

مقدمة:

تسعى السلطات العمومية جاهدة من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية المبنية على الريع، والتخفيض من فاتورة الاستيراد وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار بنوعيه، الداخلي والخارجي .

بطبيعة الحال حتى تتخطى الجزائر خطوات الدول الرائدة في هذا المجال، ومن اجل مواكبة التطور الحاصل في هذا الشأن، يمكنها من خلق مناخ استثمار جذاب مبني على القواعد الأساسية التي ترسخ مبادئ عدة، من بينها مبدأ المساواة بين المستثمرين العموميين والخواص، وعليه لجات السلطات العمومية عن طريق المشرع بتغيير منظومتها القانونية التي تسمح للمستثمر الخاص مهما كانت جنسيته لإبرام عقد اتفاق الشراكة مع الشركات العمومية وذلك بالتنسيق مع مجلس مساهمة الدولة من اجل اعطاء دفعة قوية للنسيج الصناعي العمومي الذي أتبث محدوديته في كل ا لاستراتيجيات الصناعية التي تبنتها الدولة.

حيث أصبحت هذه الشركات العمومية عبء على الخزينة العمومية، تكلف الدولة رؤوس اموال ضخمة في اطار عمليات اعادة الجدولة ومسح الديون، نظرا لعدة اسباب قانونية، تقنية وتجارية ناتجة عن التسيير الاعتباطي للمال العام، توظيف المستخدمين اكثر

من ا لاحتياجات، وعدم ترسخ ثقافة تسيير المؤسسات من طرف بعض المسيرين، ناهيك عن عدم فعالية المسيرين والعمال بمختلف درجاتهم، عدم مراقبتهم، وعدم الزامهم بتحقيق النتائج .

الدافع الذي ادى بالسلطات للجوء الى الاعتماد على فتح رأسمال هذه الشركات، حيث عرفت الجزائر انفتاح خلال سنوات الثمانينات في بعض المجا لات خاصة قطاع المياه منها، وصولا الى فتح مجال تسيير الموانئ والمطارات.....الغير ذلك من القطاعات التي عجزت الدولة عن تسييرها بمفردها.

رغم ذلك، تبقى هذه ا لاص لاحات محتشمة نظرا لعدم تخصيص منظومة قانونية توضح بطريقة فعالة اجراءات القيام بالشراكة، كيفية اقتناء رأسمال من الخواص، الشروط القاعدية التي يجب ان تتوفر فيهم، عدم صياغة دفتر الأعباء الذي يبين حقوق والتزامات الأطراف .....الغير ذلك من النقائص أو الاختلالات التي مازالت الدولة تتخبط فيها في هذا المجال.

خير دليل على ذلك، التقلبات الحاصلة في الآونة الأخيرة حول القيام بفتح رؤوس اموال بعض الشركات العمومية، حول الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها وتداخل الفاعلين في هذا المجال، جعل الجزائر في مصف الدول التي تعاني لحد الان لوضع استراتيجية مبنية على اتفاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

وعلى هذا الأساس يتبادر في اذهاننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي الأسباب الجوهرية التي حالت عدم تقنين وتنظيم عملية فتح رؤوس اموال الشركات العمومية في اطار اتفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص؟ وما هي الاجراءات الواجب اتخاذها في هذا الشأن؟

و للإجابة على هذه الإشكالية لابدا من تقديم تجارب تطبيقية أتبتث فعالية بعض اتفاقات الشراكة المقامة في الجزائر على غرار فرتيال، وذلك بالاعتماد عن المنهج التحليلي للقيام بدراسة تحليلية للإجراءات القانونية التي تمخض عنها هذا ا لاتفاق، وفي بعض الأحيان اللجوء الى المنهج المقارن للقيام بدراسة مقارنة بين مراحل قبل الاتفاق، في الاتفاق وما بعد الاتفاق.

نبذة تاريخية عن تسيير مجال الامونياك والأسمدة من 1969 الى غاية اتفاق الشراكة:

عرف مجال انتاج الامونياك والاسمدة في الجزائر عدة محطات رئيسية هامة ابتداء من اول سنة الانتاج سنة ، 1969 تحت لواء شركة سوناطراك الى غاية عقد شراكة بين القطاع العام الممثل في الشركة الجزائرية اسميدال Asmidal والقطاع الخاص الممثل في الشريك الاسباني مجموعة في لا دي مير villarMir عن طريق دخول في المساهمة في شركة فرتيالFertial عن طربق احد فروعها فرتيبيرياFertiberi [1]

هذه المحطات تكمن فيما يلي:

●من سنة 1969 الى غاية 1984: هذه المرحلة تولت الشركة العمومية سوناطراك عملية انتاج الامونياك والاسمدة.

●من سنة 1985 الى غاية 2000 : عرفت هذه المرحلة انشاء الشركة العمومية أسميدال من طرف سوناطراك في اطار عملية اعادة الهيكلة، التي تكلفت بإنتاج الامونياك

[1] Site Web : WWW.asmidal-dz.com.

حوالي 17 سنة الى غاية 2001، حيث عرفت شركة اسميدال سنة 1996 طبيعة قانونية جديدة متمثلة في شركة ذات اسهم[2]. SPA

●من سنة 2001 الى غاية 2004 : عملية انتاج كانت تحت غطاء شركتين عموميتين تابعتين، يتعلق الأمر بفرتيال والزوفرتFertial, Alzofert.

●سنة 2005: عرفت هذه المرحلة عملية امتصاص شركة فرتيال لشركة الزوفرت تحسبا لفتح المجال في 01 جويلية من نفس السنة الى الشريك الاسباني مجموعة في لا دي مير مع شركة اسميدال عن طريق فتح راسمال شركة فرتيال التي اصبح الشريك ا لاسباني الخاص يملك66% من حصص شركة فرتيال والشريك الجزائري العام 34% من الحصص، حيث اصبحت شركة فرتيال تملك مركب ارزيو وعنابة في اطار اتفاق الشراكة العام والخاص Partenariat Public Privé(PPP)[3] .

تجدر الاشارة ان مجال انتاج الامونياك عرف تطورا كبيرا من خلال اتفاقات الشراكة المبرمة من طرف سوناطراك سواء من خلال انشاء شركة سورفرت Sorfert وشركات اخرى بالشراكة مع الكوريين على غرار AOA وMitsubishi[4]

1- تعريف الشراكة :

" الشراكة هي مشاركة الموارد بين طرفين او اكثر لحل مشكلة او ايجاد فرصة لا يمكن التعامل معها بشكل مفرد من طرف واحد"[5].

[2] Senouci Cherifa , Etude qualitative des eaux de l'unité centrale d'utilité II de Fertial Annaba , Mémoire de Master -Université Annaba , page n 02 ; n de pages 35 .

[3] Site Web : WWW. Fertial – dz.com

[4] Revue de presse FCE , Forum des chefs d'entreprises , Dimanche 06 aout 2017 , page n 32, année 2017, n de pages 2017

[5] عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية ا لاجتماعية الشركات نحو التنمية المستدامة، اليازوري، ص 21، السنة 2015، عدد الصفحات .175

هذا التعريف يعتبر ناقص نوعا ما، لأنه لم يعالج مسالة الشراكة واكتفى الا بوصف هذه الاخيرة بدون ذكر العناصر الأساسية التي يتضمنها اتفاق الشراكة.

"الشراكة هي مشروع يتضمن تصميم، بناء وتمويل، وصيانة، وفي بعض الحالات تشغيل مرفق عام بواسطة القطاع الخاص بعقد طويل الأجل"[6].

هذا التعريف في اعتقادنا، انه الم بكل مظاهر الشراكة لكن لم يفرق بين المتغيرات التي تشملها هذه المظاهر مثل الوكالة المحفزة، الايجار، والتسيير المفوض.

تعريف الشراكة في القانون الفرنسي :

عقد اداري يعهد بمقتضاه احد اشخاص القانون العام الى احد اشخاص القانون الخاص القيام بمهمة شاملة تتعلق بتمويل الاستثمار المتعلق بالأشغال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وادارته واستغلاله وصيانته طوال مدة العقد المحددة وفق طبيعة الاستثمار أو طرق التمويل في مقابل مبالغ مالية تلتزم الادارة المتعاقدة بدفعها الى شركة المشروع بشكل مجزا طوال الفترة التعاقدية[7].

تعريف اتفاق الشراكة من منظور المنظمات الدولية:

تعريفه من البنك الدولي : هو عقد طويل الأجل بين مؤسسة خاصة ووكالة حكومية لغرض تقديم مهام وخدمات عمومية يتحمل القطاع الخاص كل أو أغلب المسؤوليات المالية والمخاطر عن المشروع[7].

تعريفه من برنامج الامم المتحدة : تصنف العلاقة الممكنة بين القطاعين العام والخاص لغرض تلبية الخدمات العامة[8].

[6] د.عايد عبد الله العصيمي، نفس المرجع، ص 22 .

[7] Guide de la Banque Mondiale – Partenariat Public – Privé ; page n : 11 , année 2012

تعريفه من الصندوق النقد الدولي: الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم اصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على ان تقدمها الحكومة[9].

تعريفه من المشرع الجزائري : لم يعرفه بصفة مباشرة اتفاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، لكنه اكتفى بتعريفه في مجال الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام .

لا سيما في المواد من 207 الى 210 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 الذي حدد ما يلي:

الامتياز : تعهد السلطة المفوضة للمفوض له اما انجاز منشآت او اقتناء ممتلكات ضرورية لإقامة المرفق العام واستغلاله، واما تعهد له فقط باستغلال المرفق العام[10].

اكتفينا بتعريف الا عقد الامتياز مهمشين بذلك الطرق الاخرى لتفويض المرفق العام، ويتعلق الأمر بالايجار، الوكالة المحفزة، التسيير، وذلك لما يكتسيه عقد الامتياز من أهمية بالغة في مجال الصفقات العمومية خاصة في المجال التطبيقي الحالي في الجزائر.

كما تجدر الاشارة ان المشرع الجزائري اصدر مؤخرا المرسوم التنفيدي[11]199-18 المؤرخ في 02 اوت 2018.

---

[8] Nicholas Ponty ; PPP et accélération de l'atteinte des objectifs du millénaire pour le développement de l'Afrique ; page n : 04 ; Année 2007 ; n de pages 20 .

[9] OCDE ; les partenariats public- privé , partager les risques et optimiser les ressources ; page n : 17 , année 2008 , n de pages 123.

[10] الجريدة الرسمية رقم 50 المؤرخة في 20 سبتمبر سنة 2005 الموافق ل 06 ذو الحجة عام 1436 ه.

[11] الجريدة الرسمية رقم 48 المؤرخة في 06 اوت 2018، الموافق ل 23 ذو القعدة عام 1439 ه .

4-الطبيعة القانونية لشركة فرتيال:

تعتبر شركة فرتيال بمثابة شركة منتجة، مصدرة وموزعة للأسمدة وبعض المواد الكيمياوية على غرار البلاستيك والمطاط والزجاج، بطبيعة قانونية شركة ذات اسهم وشكل قانوني مؤسسة عمومية اقتصادية[12].

شركة فرتيال قبل اتفاق الشراكة عام، خاص:

في حقيقة الامر كانت هذه الشركة قبل اتفاق الشركة تتخبط في مشاكل عديدة مثلها مثل بعض الشركات العمومية التي كانت تعاني ازمة تسيير وبالتالي ازمة انتاجية وصعوبة تسويق منتوجها في السوق الدولي .

كذلك كانت تعرف لاستقرار قانوني وهيكلي وخير دليل انها كانت في كل مرة تعرف اعادة هيكلة من اجل ارجاعها في نفس مصف الشركات الاجنبية التي تنتج نفس منتوجاتها، وعليه قامت السلطات العمومية في البلاد بفتح رأسمالها عن طريق مجلس مساهمة الدولة، وكما كان الحال اسفرت هذه العملية قدوم الشركة الاسبانية في لا دي المير ونشا عنها تسمية جديدة فرتيال بعد ما كانت اسميدال[13].

شركة فرتيال بعد الشراكة عام، خاص:

بعد القيام بهذا ا لاتفاق عرفت هذه الشركة تطورا ملحوظا سواء في التسيير، في ضمان الحصص في السوق الاوروبي في اطار اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد

[12] Oxford Business Group ; the report emergingalgeria 2008 , page n : 229 ; année 2008 , n de pages 255.

[13] Belaid Mouloud Mohamed ; les partenariats public- privé « la voie à suivre avec référence à la société des fertilisants d'algérie (Fertial) , Article de la revue sciences economiques ; de gestion et sciences commerciales n : 10 /2013 , page 07 ; n de pages 13

الأوروبي[14]، اصبحت ايضا بمثابة شركة دولية تسير بكل المقاييس الدولية، وهذا لم يأت بصفة اعتباطية بل بعد جهد جهيد مقدم من السلطات العمومية، المسيرين القدامى حتى من بعض العمال الذين ضحوا من اجل تدويل هذه الشركة وذلك عن طريق تضحياتهم وقبولهم عقود محددة المدة بعدما كانوا في وقت مضى يعملون تحت لواء عقود محدد المدة.

وتجدر الإشارة ان كل هذا الطرح لا يعني ان ذات الشركة لا تعرف بعض المشاكل مثلها مثل سائر الشركات التي تكون في اصطدام مباشر مع العوامل الخارجية التي ثؤثر عليها بطريقة او بأخرى، لكنها تسعى جاهدة من اجل تخطي كل هذه العقبات حتى تصبح مثلا لا يحتدى به في مجال الشراكة.

الاسباب المؤدية الى ابرام اتفاق الشراكة:

بطبيعة الحال الشركة العمومية فرتيال لا تختلف عن نظيرتها من الشركات العمومية التي كانت تتخبط من عدة مشاكل في كل الجوانب سواء في الجانب المالي، التسيير، الانتاج، التسويق، النقل التكنولوجي، تسيير الموارد البشرية، التكوين، مطابقة المقاييس الدولية .....الغير ذلك .هذه المشاكل ادت في اخر المطاف الى الزامية السلطات العمومية لاتخاذها من بين الاسباب التي ارغمت الدولة على البحث اليات اخرى لتسيير بعض القطاعات ا لاستراتيجية من بينها قطاع الاسمدة والامونياك ويمكن حصر هذه ا لأسباب فيما يلي:

[14] S.Pellerin ; F. Bulter et C. Van Laethem ; Fertilisation et Environnement , quelles pistes pour l'aide à la décision ? Editions Quae ; page n . 47, année 2014, n. de pages 286.

فائض في تعداد العمال:

مثلها مثل الشركات العمومية الأخرى، كانت هذه الشركة تعاني الأمرين، منها تعداد فائض في الموارد البشرية نظرا لعدم امتلاكها سياسة رشيدة في عملية الانتقاء للتشغيل، ناهيك عن عدم تأهيل هذه الموارد البشرية باختلاف اصنافها السوسيو المهنية من اطارات وتحكم وتنفيذ.

بالإضافة الى ذلك انعدام التكوين في كل مجا لاته من اجل الرسكلة، التحيين، الاتقان، اكتساب خبرات جديدة، الشيء الذي خلق نوع من التسيب واللامسوؤلية لدى المسيرين، وجعلهم يحسون انهم غير ملزمون بتحقيق اهداف مسطرة من طرف مجلس الإدارة والهيئة الوصية، هذا الجو تبعه انعدام الرقابة القبلية والبعدية التي تقام من طرف الهيئات المخصصة لذلك من مجلس الإدارة، مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية ....الخ.

نموذج تسيير كلاسيكي:

طريقة تسيير الشركة فرتيال لا تتطابق مع التسيير الحديث المعتمد من طرف الشركات الكبرى المتخصصة في نفس المجال ذلك ان عامل المنافسة وعملية اقتناء حصص سواء في السوق الدولي والوطني اصبح امر يتطلب اطارات كفؤ، طريقة تسيير حديثة مبنية على قواعد التجارة، المنافسة، التحيين، مطابقة التسيير وفق القواعد الدولية في مجال التسيير، البيئة، الصحة، الانتاج والانتاجية، التسويق .

بطبيعة الحال كان من الضروري لهذه الشركة ابرام اتفاق مع شريك اجنبي بغية تحسين الجودة، النوعية، السعر وتوسيع السوق من اجل خلق قيمة مضافة تتماشى مع متطلبات السلطات العمومية في هذا المجال.

ابرام اتفاقيات دولية المؤدية لمواكبة التطور:

بالطبع الجزائر مثلها مثل باقي الدول، ابرمت اتفاقيات دولية جعلتها تسعى لمطابقة منظومتها القانونية مع نظيرتها في هذه الأسواق المشتركة من اجل اعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني في شتى مجا لاته سواء التجارة، الصناعة، والنقل التكنولوجي، خاصة ان الاقتصاد الجزائري كان منفص لا عن الاقتصاد الدولي مما ترتب عنه نتائج غير محفزة لا سيما اعتبار الجزائر مجرد سوق كبير يستقبل السلع .

تكمن هذه الاتفاقيات على سبيل المثال اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مدينة فالنس الاسبانية سنة 2002، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 وما تمخض عنها من التزامات ترغم الجزائر لترجع منطقة حرة 2017 لحسن الحظ ثم تأجيل التعهد الى غاية 2020 الشيء الذي يؤدي بالجزائر الى ضياع حصصها الداخلية من الكثير من المواد لا سيما الاسمدة والامونياك[15]، كذلك ابرام اتفاقية المنطقة العربية الحرة سنة 2008[16]، ناهيك عن انضمامها المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة[17].

وعليه كانت الجزائر نوعا ما مجبرة لمطابقة كل منظومتها في شتى المجا لات القانونية، الاقتصادية من اجل التحضير الجيد للمحافظة على نسيجها الصناعي وجعل شركاتها تتحصل على حصص كبرى داخل الجزائر وخارجها.

[15] Mohamed Mejahed Tayeb ; le Droit de l'OMC § Perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale ; Editions Houma , page n 155 , année 2008,nn n de pages 309.

[16] Rapport d'information déposé par la commission des affaires étrangères en conclusion des travaux d'une mission d'information constituée le 14 Novembre 2012 ; page n 38 , année 2012, n. de pages 63.

[17] Ebiz Guides ; Investir en Algérie le Premier Guide pour hommes d'affaires globe trotters , page n 64 ; année 2004 ; n. de pages 246.

أهمية منتوجات الاسمدة والامونياك:

طبيعة الاقتصاد الوطني المبني على المحروقات جعلت السلطات العمومية تفكر في انعاش المواد المشتقة من المحروقات لعدة اسباب نذكر منها تنويع الاقتصاد، التقليص من فاتورة ا لاستيراد، واعطاء نفس جديد لميدان الف لاحة التي تستهلك قدر كبير من هذه المنتوجات الحساسة[18].

الخاتمة:

يعتبر نموذج الاتفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص الية قانونية واقتصادية معاصرة تبنتها عدة دول خاصة منا المتقدمة والناشئة، من أجل بسط نوع من التوازن بين دور الدولة الحديثة في مجال الضبط والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في بعض المجا لات، كون طريقة تسيير منظومة اقتصادية مبنية على القطاع العام أتبتث محدوديتها عدم فعاليتها في التسيير وتحقيق الأهداف، وايضا ترك القطاع الخاص يسيطر على القطاعات الاستراتيجية من المهمات المستحيلة في بعض الدول.

الجزائر عينة من هذه الدول التي مازالت تتخبط في ارساء منظومة قانونية لتطبيق هذا النموذج المعاصر من التسيير، رغم انها وضعت بعض المواد القانونية منتشرة في بعض القوانين خاصة منها القوانين المالية الرئيسية والتكميلية الا انها تعتبر محتشمة مقارنة مع الدوال الرائدة في هذا المجال.

[18] CNUCED, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement , cadre de politique commerciale : Algérie- politiques commerciales et diversification , page n 03, année 2017, n de pages 73.

تجدر الإشارة ان المشرع اصدر مرسوم تنفيذي تحت رقم 18-199 المؤرخ في 02 اوت 2018 والذي سنعرف في المستقبل القريب، مدى فعاليته في ضبط مجال اتفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص.

الاقتراحات والتوصيات:

باعتبار شركة فرتيال كنموذج يحتذى به مقارنة مع حالتها قبل اتفاق الشراكة، ومن اجل تنظيم جميع القطاعات الصناعية على السلطات العمومية القيام ببعض الاجراءات واتخاذ القرارات المناسبة والتي تلخصها فيما يلي:

- وضع ترسانة قانونية لإرساء معالم اتفاق الشراكة بين القطاع العام والخاص تتضمن كل القواعد المحفزة والتي تجسد في دفاتر شروط مخصصة لكل قطاع معني، والذي يتضمن كل حقوق والتزامات الطرفين من اجل تفادي كل عمليات العرقلة والانسداد.

- اجبار مسييري الشركة لتكوين كل المستخدمين في كل الأصناف السوسيو مهنية من أجل تحسين الانتاج ، وارتكاز على المورد البشري الذي يعتبر الحجر الأساسي في كل هذه العملية.

- توضيح ماهي القطاعات المراد انعاشها من اجل بسط نوع من الشفافية اتجاه المستثمر الوطني والأجنبي واستقطابهم في السوق الجزائري .

- تسطير الاسبقيات من خلال عملية فتح رؤوس اموال الشركات، هل هي خلق مناصب شغل، خلق القيمة المضافة، تنويع ا لاقتصاد.

- بسط نوع من ا لاستقرار القانوني لمدة زمنية معينة تجعل مستثمر القطاع الخاص يشعر بالراحة والطمأنينة في القيام باتفاق الشركة، لان اي عملية من هذا القبيل

تعتبر من وجهة مستثمر القطاع الخاص يشعر بالخوف حتى ولو كانت هذه التغييرات القانونية مفيدة له في بعض الأحيان.

●التحضير النفسي لكل مستخدمي القطاعات العمومية المعنية بعملية فتح رؤوس الأموال من اجل ترسيخ لهم ثقافة الشراكة بين القطاع العام والخاص .

●تعديل المنظومة القانونية للاستثمار لاسيما في شقها المتعلق بسماح المستثمر الأجنبي بجلب امواله من الخارج، كون هذه الأخيرة تجبره حاليا جلب الا رأسمال الشركة، الشيء الذي يتنافى مع القواعد الأساسية التي تبنى عليها اتفاقات الشراكة .

●تصميم نظام معلوماتي يساعد القائمين على نجاعة هذه الاتفاقات والذي يمكنهم من بسط رقابتهم بطريقة مستمرة، والتأكد من نجاعة او فشل اي اتفاق يضر بالاقتصاد الوطني.

●تكوين مستخدمي البنوك، الجمارك، وكل القطاعات التي تمت بصلة مباشرة او غير مباشرة مع هذه ا لاتفاقات والتي تكون اما عائق او محفز لنجاح هذا النوع من الشراكة.

●الزام المسيرين القائمين بتحقيق نتائج، مع تحريرهم في اتخاذ القرارات المناسبة لإعطاء دفعة قوية في الانتاج، حتى وان لم يصيبوا بحسن النية ا لا ان الصحة المالية للمؤسسات القائمين عليها في تحسن ملحوظ.

●فتح ممثليات ومكاتب في الخارج، تساعد على تسويق المنتوج الجزائري الناتج من هذه ا لاتفاقات، وذلك بتفعيل الديبلوماسية الاقتصادية قصد توسع مجال التسويق في الخارج.

المراجع:

الكتب العامة:

-عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية الشركات نحو التنمية المستدامة، اليازوري، ص 21، السنة 2015، .عدد الصفحات 175

-Mohamed Mejahed Tayeb ; le Droit de l'OMC § Perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale ; Editions Houma , page n 155 , année 2008,nn n de pages 309.

الكتب الخاصة:

- Guide de la Banque Mondiale – Partenariat Public – Privé ; page n : 11 , année 2012 .

- Nicholas Ponty ; PPP et accéleration de l'atteinte des objectifs du millenaire pour le développement de l'Afrique ; page n : 04 ; Année 2007 ; n de pages 20 .

- OCDE ; les partenariats public- privé , partager les risques et optimiser les ressources ; page n : 17 , année 2008 , n de pages 123.

-S.Pellerin ; F. Bulter et C. Van Laethem ; Fertilisation et Environnement , quelles pistes pour l'aide à la décision ? Editions Quae ; page n . 47, année 2014, n. de pages 286.

الجرائد الرسمية:

-الجريدة الرسمية رقم 50 المؤرخة في 20 سبتمبر سنة 2005 الموافق ل 06 ذو الحجة عام 1436 ه .

- الجريدة الرسمية رقم 48 المؤرخة في 06 اوت 2018، الموافق ل 23 ذو القعدة عام 1439 ه .

الرسائل والمذكرات:

-Senouci Cherifa , Etude qualitative des eaux de l'unité centrale d'utilité II de Fertial Annaba , Mémoire de Master - Université Annaba , page n 02 ; n de pages 35 .

المقا لات والمجلات:

-Belaid Mouloud Mohamed ; les partenariats public- privé « la voie à suivre avec référence à la société des fertilisants d'Algérie (Fertial) , Article de la revue sciences économiques ; de gestion et sciences commerciales n : 10 /2013 , page 07 ; n de pages 13 .

-CNUCED, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement , cadre de politique commerciale : Algérie-

politiques commerciales et diversification , page n 03, année 2017, n de pages73.

-Ebiz Guides ; Investir en Algérie le Premier Guide pour hommes d'affaires globe trotters , page n 64 ; année 2004 ; n. de pages 246.

Oxford Business Group ; the report emergingalgeria2008 , page n: 229 ; année 2008 , n de pages 255.-

Rapport d'information déposé par la commission des affaires étrangères en conclusion des travaux d'une mission d'information constituée le 14 Novembre 2012 ; page n 38 , année 2012, n. de pages63.

-Revue de presse FCE , Forum des chefs d'entreprises , Dimanche 06 aout 2017 , page n 32, année 2017, n de pages 2017 .

- سيف باجس الفواعير، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص - مفهومها وطبيعتها القانونية : دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون .ص 3، عدد الصفحات 18 .

المواقع ا لالكترونية:

-Site Web : WWW.asmidal-dz.com-Site Web : WWW. Fertial – dz.com .

للإحالة لهذا المقال :
سليماني عبد الغني : " *المنظومة القانونية الجزائرية لاتفاق الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص* "، مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية، المجلد 05، العدد 02، السنة 2018 ،ص ص (57- 74).